

# نشرة إعلامية

INFCIRC/780  
Date: 22 March 2010

General Distribution  
Arabic  
Original: English

## رسائل وردت من البعثتين الدائميتين لأستراليا واليابان بشأن موجز التقرير الذي نشرته اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي

تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من البعثتين الدائميتين لأستراليا واليابان، تضمنت موجزاً للتقرير الذي نشرته اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، والتي يشارك في رئاستها وزير خارجية أستراليا الأسبق غاريت إيفانز ووزيرة خارجية اليابان السابقة يوريكو كاواغوشي.

وتعمّم طيه تلك الرسالة وموجز التقرير المرفق بها، بناءً على الطلب، لإعلام الدول الأعضاء.

الرقم المرجعي: JPM/A/E138-09

١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

صاحب السعادة،

يسرّنا أن نقدّم لكم موجز التقرير المرفق طيّه الذي نشرته مؤخراً اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وهي اللجنة التي يشارك في رئاستها وزير خارجية أستراليا الأسبق غاريث إيفانز ووزيرة خارجية اليابان السابقة يوريكو كاواغوشي.

وقد انطلقت اللجنة في تموز/يوليه ٢٠٠٨ كمبادرة مشتركة من الحكومتين الأسترالية واليابانية، استناداً إلى اتفاق أبرمه رئيس الوزراء كيفين رود ورئيس الوزراء آنذاك ياسيو بوكودا. واللجنة مؤسسة مستقلة تتألف من ١٥ عضواً مرموقاً من شتى أنحاء العالم بمن فيهم الرئيسين المشاركين، البروفيسور إيفانس والسيدة كاواغوشي.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قدّم الرئيسان المشاركان التقرير إلى رئيسي الوزراء كيفين رود ويوكيو هاتوياما في طوكيو كحصيلة لأنشطة اللجنة.

وتأمل حكومتنا بلدينا أن يكون هذا التقرير بمثابة إسهام هام في الجهود الدولية المبذولة في سبيل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ونظراً لمدى أهمية هذا التقرير لأعمال الوكالة، فإننا نرجو منكم التكرّم بتعميم هذه الرسالة وموجز التقرير المرفق بها كوثيقة رسمية صادرة عن الوكالة.

وتفضّلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات تقديرنا.

[توقيع]

مايكل جون بوتس  
السفير  
الممثل الدائم لأستراليا  
لدى المنظمات الدولية في فيينا

[توقيع]

تايشي ناكاني  
السفير  
الممثل الدائم لليابان  
لدى المنظمات الدولية في فيينا

المرفق: كما هو مذكور

سعادة السيد يوكيا أمانو  
مدير عام  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

## موجز:

### برنامج عمل شامل

#### أ. لماذا هذا التقرير، ولماذا الآن؟

- تُعدُّ الأسلحة النووية الأسلحة الأكثر شراً وانعداماً للإنسانية التي تم اختراعها على الإطلاق. وهي لا تُميِّزُ بين الذين تقتلهم أو تشوههم، وأثرها ممت على مدار عقود. إنها الأسلحة الوحيدة التي تم اختراعها حتى الآن، وتتمتع بالقدرة على تدمير الحياة بشكل كامل على هذا الكوكب؛ علماً بأن الترسانات التي تمتلكها الآن من هذه الأسلحة تستطيع القيام بذلك مرات متعددة. ومشكلة الأسلحة النووية مساوية — على الأقل — لتداعيات تغيُّر المناخ من ناحية الخطورة؛ وأثرها المحتمل مباشر أكثر بكثير.
- وما دامت هناك دولة تمتلك أسلحة نووية، فإن الدول الأخرى سترغب فيها، وطالما بقي مثل هذا السلاح في حوزة أحد، فإن ذلك يُشكِّلُ تحدياً للمصداقية بأنه لن يُستخدم — يوماً ما — عَرَضياً، أو عن طريق سوء التقدير، أو قصدًا، وأي استخدام من هذا النوع سيكون كارثياً. والقدر وحده هو الذي جعل العالم يفلت حتى الآن من كارثة مماثلة.
- إن الحفاظ على الوضع الراهن ليس خياراً. فالتهديدات والمخاطر الملازمة للإخفاق في إقناع الدول المسلحة نووياً بترع سلاحها، وفي منع دول جديدة من الحصول على أسلحة نووية، ومنع أي ناشط إرهابي من الوصول إلى هذا السلاح، والعجز عن الإدارة السليمة لأي توسُّع سريع للطاقة النووية المدنية، هي تهديدات ومخاطر لا يمكن قبولها؛ بل يجب معالجتها بقناعة وفاعلية أكبر بكثير مما استطاع العالم القيام به حتى الآن.
- لقد صدر الكثير من التقارير عن مراجع عالمية رئيسة من مفوضيات، ولجان، ومؤسسات أبحاث، ومجموعات دراسية من الخبراء، لمعالجة هذه القضايا. لكن ما نأمله هو أن ما يميِّز هذا التقرير هو توقيتته المناسب، وشموله، وبعده التشاوري العالمي، وتنبهه إلى الوقائع البراجماتية، وكذلك مثالياته الطموحة، والنية في وضعه تحت تصرف صانعي السياسات غير المتخصصين، وتوجيهه العملي القوي؛ وهي ما ينعكس في برامج عملية على المدى القصير، والمتوسط، والبعيد، من شأنها أن تربط مقترحاته للسياسات الخاصة بعضها ببعض.
- مع التزام القيادتين الجديتين للأميتين الأمريكية والروسية بالعمل على نزع الأسلحة النووية بشكل جدي، هناك فرصة جديدة —

هي الأولى منذ السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة مباشرة — لوقف مدّ الأسلحة النووية والعمل على تراجع هذا المدّ فحائباً. هذا التقرير يشرح، ليس فقط ببلاغة، بل أيضاً بالتفصيل الذي يحتاج إليه صانعو السياسات العالمية، كيف يمكن، وكيف يجب تلّقف هذه الفرصة واغتنامها. [ القسم ١ ]

## ب. التهديدات والمخاطر النووية

○ **الدول المسلحة نووياً حالياً.** عشرون عاماً مضت على انتهاء الحرب الباردة، ولا تزال هناك ٢٣ ألف رأس نووي على الأقلّ منتصبة في قواعدها. وهذه الرؤوس — مجتمعةً — لها طاقة تفجيرية تساوي ١٥٠ ألف مرة القنبلة التي ألقيت على هيروشيما. ولدى الولايات المتحدة وروسيا معاً أكثر من ٢٢ ألف رأس منها، ولدى فرنسا، والمملكة المتحدة، والصين، والهند، وباكستان، وإسرائيل — معاً — قرابة ألف رأس منها. ولا يزال نصف مجموع الرؤوس النووية تقريباً منتشرة جاهزاً للإطلاق. ولكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أكثر من ٢٠٠٠ سلاح في حالة استنفار قصوى بدرجة الخطر، وهي جاهزة للإطلاق فوراً ضمن فسحة قرار تتراوح بين ٤ و ٨ دقائق فقط لكل رئيس في حال الشعور بوجود هجوم. لقد توترت أنظمة القيادة والتحكم خلال سنوات الحرب الباردة بشكل متكرر بسبب الأخطاء والإنذارات الخاطئة. غير أنه مع وجود المزيد من الدول المسلحة نووياً الآن، وبوجود المزيد من نقاط الضعف المحتملة في النظام، فإن الأمل في حدوث معجزة بعدم وقوع هجوم نووي متبادل لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. [ القسم ٢ ]

○ **الدول المسلحة نووياً حديثاً.** وقع نظام معاهدة الحد من الانتشار النووي (NPT) تحت ضغط شديد خلال السنوات الأخيرة، مع صعوبات كبيرة في عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) لمواجهة الإخفاقات في التحقق من التزامات الدول، والخضوع لها، وتنفيذها، مع حصول خطوات تراجعية في المناطق الأكثر تفجراً في العالم. في العام ١٩٩٨م انضمت الهند وباكستان، مع إسرائيل — غير المُعلن عن قدراتها النووية — إلى الدول المسلحة نووياً بالكامل؛ ومن المرجح أن يكون لدى كوريا الشمالية الآن قرابة ست وسائل متفجرة نووية؛ وربما أصبحت إيران الآن قادرة على صناعة سلاح نووي، مع احتمال حقيقي بأن يؤدي ذلك إلى تصاعد في انتشاره إقليمياً إذا احتارت إيران تجاوز الخط الأحمر للتسلح. [ القسم ٣ ]

○ **الإرهاب النووي:** هناك مجموعات إرهابية لديها النية والقدرة على التسبب في دمار نووي هائل. ومع توافر التقنية في المجال العام منذ زمن، وتوافر موارد السوق السوداء، من الممكن تفجير وسيلة نووية بحجم قنبلة هيروشيما من شاحنة أو قارب صغير داخل أية مدينة رئيسية. إن "قنبلة قدرة"، مصنوعة من مزيج من المتفجرات التقليدية والمواد المشعة، مثل: النظائر (isotopes) الطبيعية، تشكل خياراً أسهل بكثير؛ إذ على الرغم من أنها لا تؤدي إلى عدد الضحايا الذي ينجم عن قنبلة انشطارية أو انصهارية، فسيكون لها تأثير نفسي مساوٍ على الأقل لأحداث الحادي عشر من سبتمبر. [ القسم ٤ ]

○ **الاستخدامات السلمية للطاقة النووية:** التوسع السريع المرجح للطاقة النووية المدنية في العقود المقبلة — على الأقل للرد على القلقين من التغيّر المناخي — سيمثّل مخاطر إضافية؛ من حيث الأمن والانتشار. وعلى وجه الخصوص، فإنه إذا تراقف ذلك مع بناء منشآت وطنية جديدة للتخصيب، في المرحلة الأولية لدورة الوقود وإعادة المعالجة في المرحلة النهائية، فإن ذلك قد يعنى احتمال

توافر مواد انشطارية بشكل أكبر بكثير قد تُستعمل لأغراض تدميرية. [القسم ٥]

## ج. مواجهة تحدي نزع الأسلحة النووية

### موضوعات أساسية

○ جعل الأسلحة النووية غير شرعية: الحاجة الملحة مؤخراً إلى القيام بتحويل النظرة إلى استخدام الأسلحة النووية من كونها تحتل نقطة مركزية في التفكير الاستراتيجي، إلى اعتبارها هامشية إلى حد بعيد، وفي النهاية غير ضرورية كلياً. هناك أجوبة شافية على كل ممتلكي وسائل الردع المعروفة، وغيرها، من تبريرات الاحتفاظ بالأسلحة النووية.

○ لا يمكن الدفاع عن — أو مساندة — حجة بعض الدول بأنه لا يمكن الاستغناء عن الأسلحة النووية، وأنها مشروعة، وتشكل ضماناً مفتوحة لأمنها وأمن حلفائها، بينما لا يحق لدول أخرى الحصول عليها لحماية ما تراه من احتياجاتها الأمنية.

○ "الردع الموسع" لا يعني — بالضرورة — ردعاً نووياً موسعاً. [القسم ٦]

○ مقارنة مرحلية: سيستلزم تحقيق عالم خالٍ من السلاح النووي عملية طويلة ومعقدة وصعبة بشكل هائل، ويجب عمل ذلك بطريقة أكثر واقعية؛ كخطة ذات مرحلتين؛ بحيث يكون التخفيض هدفاً مباشراً والإلغاء هدفاً ثانياً. [القسم ٧]

○ يجب أن تُركِّز جهود المدى القصير (حتى ٢٠١٢م) والمدى المتوسط (حتى ٢٠٢٥م) في أقرب وقت ممكن وتاريخ لا يتجاوز العام ٢٠٢٥م، على تحقيق "نقطة تخفيض" تتميز بأعداد منخفضة جداً من الرؤوس الحربية (أقل من ١٠% من الترسانات الحالية)، إضافة إلى تحقيق مبدأ متفق عليه يقوم على "عدم الاستخدام أولاً"، وتحقيق عملية انتشار وحالات إنذار تعكس ذلك المبدأ. [القسمان ١٧ و ١٨]

○ يجب أن يبدأ التحليل والنقاش الآن حول الشروط الضرورية للانتقال من: "نقطة التخفيض إلى الحد الأدنى" إلى "نقطة الإلغاء"، حتى ولو لم يكن مستطاعاً — في هذه المرحلة — تحديد تاريخ موثوق فيه للوصول إلى الصفر. [القسم ١٩]

### سياسات رئيسية

○ إجماع على العمل: يجب أن يوافق مؤتمر مراجعة معاهدة الحد من الانتشار النووي (NPT) في العام ٢٠١٠م على بيان من ٢٠ نقطة، وعلى "إجماع دولي جماعي جديد على العمل على نزع الأسلحة النووية"، وعلى تحديث وتوسيع "الخطوات الثلاث عشرة العملية" المتفق عليها في العام ٢٠٠٠م. [16.6-11؛ المربع 1-16]

- **الأعداد:** بتاريخ لا يتجاوز العام ٢٠٢٥م، يجب خفض الترسانتين الأمريكية والروسية إلى ما مجموعه ٥٠٠ رأس حربي نووي لكل منهما، مع عدم إحداث زيادات في ترسانات الدول الأخرى المسلحة نووياً، ومجموع موجوداتها الآن ١٠٠٠ رأس حربي، مع استحسان إجراء تخفيضات مهمة فيها. إن وجود حد عالمي أقصى من ٢٠٠٠ رأس حربي يشكل تخفيضاً بنسبة تفوق ٩٠ بالمئة من الترسانات الحالية. [18.1-3]
- يجب على كل الدول المسلحة نووياً أن تعلن الآن — صراحة — عن التزامها عدم زيادة أسلحتها النووية. [17.15-16]
- **المبدأ:** بانتظار التخلُّص النهائي من الأسلحة النووية، يجب أن تقوم كل دولة مسلحة نووياً، في أقرب وقت ممكن، وبتاريخ لا يتجاوز العام ٢٠٢٥م، بإعلان لا لبس فيه حول "عدم الاستخدام أولاً" (NFU). [17.28]
- في حالة عدم الاستعداد لبلوغ هذا الحد الآن، يجب على كل دولة من هذه الدول — وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية عبر وثيقة "مراجعة الوضع النووي" لديها — أن تقبل على أقل تقدير بالمبدأ القائل: إن "الغرض الأوحده" من اقتناء الأسلحة النووية هو ردع الآخرين عن استخدام أسلحة مماثلة ضد تلك الدولة أو ضد حلفائها.
- يجب أن تُعطى الدول المتحالفة المتأثرة بمثل هذه الإعلانات ضمانات حازمة بأنها لن تتعرض لمخاطر غير مقبولة، بما فيها مخاطر الأسلحة البيولوجية والكيميائية. [17.28-32]
- يجب أن تُعطى كل الدول المسلحة نووياً ضمانات أمنية سلبية (NSAs) جديدة لا لبس فيها، مدعومة بقرار ملزم من مجلس الأمن، بأن تلك الدول لن تستعمل الأسلحة النووية ضد الدول غير المسلحة نووياً المتقيّدة بمعاهدة الحد من الانتشار النووي. [17.33-39]
- **انتشار القوات وحالة الإنذار:** يجب القيام بتغييرات في أقرب وقت ممكن للتأكد من عدم الاستخدام الفوري للقوات النووية، مع تمكُّنها من البقاء في شكل واضح بعد ضربة أولية تهدف إلى إبطال القدرة على الرد. ويجب رفع حالة الاستقرار عن طريق جعل الانتشار وحالات إطلاق الإنذار شفافة. [7.12-15; 17.40-50]
- يجب إطالة مدة أداة الأمان لاتخاذ قرار بإطلاق أية أسلحة نووية، ويجب إنزال الأسلحة عن إنذار "الإطلاق بناء على تحذير" في أقرب وقت ممكن. [17.43]
- **قضايا أمنية موازية:** يجب إعادة النظر في "الدفاع الصاروخي" بهدف إتاحة المجال لمزيد من التطوير للأنظمة الميدانية لصواريخ الدفاع الباليستية؛ بما في ذلك عمليات محتملة مشتركة في نواحي الاهتمام المتبادل، لكن مع وضع حدود صارمة

لدفاعات الصواريخ الباليستية الاستراتيجية. [2.30-34; 18.28-30]

- احتلال التوازنات في الأسلحة التقليدية، كماً ونوعاً، بين الدول المسلحة نووياً، وبالأخص الميزان النسبي المرَّجَّح لقدرات الولايات المتحدة الأمريكية، يحتاج إلى المعالجة بشكل جدي إذا لم يُرد لهذه المسألة أن تصبح عائقاً كبيراً أمام مفاوضات مستقبلية ثنائية ومتعددة الأطراف لترع الأسلحة النووية. [18.34-36]
- يجب القيام بجهود حثيثة مستمرة لتطوير وسائل أكثر فاعلية للدفاع ضد هجمات بيولوجية محتملة؛ بما في ذلك بناء نظام للتحقق يمكن العمل به، وتشجيع التقيد العالمي بميثاق الأسلحة البيولوجية والجرثومية وميثاق الأسلحة الكيميائية. -18.32; 17.29 [33]
- يجب بذل أقصى الجهود في دعم المحاولات المستمرة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي (PAROS). [18.31]
- **التجارب:** يجب على كل الدول التي لم تُوقَّع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أو تصادق عليها بعد، أن تقوم بذلك من دون شرط ودون تأخير. ومصادقة الولايات المتحدة الأمريكية مفتاح أساسي لذلك؛ إذ سيكون لها تأثير مباشر في الدول الأخرى الباقية خارج نطاق المعاهدة، كما ستضيف زخماً رئيساً جديداً إلى جهود نزع الأسلحة وعدم انتشارها معاً.
- في انتظار دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، يجب على كل الدول الاستمرار في الامتناع عن إجراء تجارب نووية. [القسم 11]
- **توافر المواد الانشطارية:** يجب على كل الدول المسلحة نووياً أن تعلن عن وقف إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة، وأن تحافظ على ذلك، بانتظار التفاوض حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT) وإدخالها حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن.
- في حالة المخزونات الموجودة مسبقاً، فإنه يجب تبني مقاربة مرحلية، مع إعطاء الأولوية لوضع سقف للإنتاج؛ ثم القيام بجهود للتأكد من أن كل المواد الانشطارية — غير تلك الموجودة في الأسلحة — في وضع التزامات لا يمكن التراجع عنها، ويمكن التحقق من عدم استخدامها في المتفجرات؛ وبوضع المواد الانشطارية التي يتم الحصول عليها عبر التفكيك تحت مظلة هذه الالتزامات لدى التوافق على خفض الأسلحة.
- كخطوة مرحلية، يجب على كل الدول المسلحة نووياً أن تعلن طوعاً عن مخزوناتهما من المواد الانشطارية، والكمية التي تعتبرها زائدة عن حاجات سلاحها، وأن تضع مثل هذه المواد تحت إجراءات الضمانة المعتمدة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في أسرع وقت ممكن عملياً، وأن تحولها في أقرب وقت ممكن إلى أشكال لا يمكن استخدامها في بناء الأسلحة النووية. [القسم 12]

## د. مواجهة تحدي منع الانتشار

### موضوعات أساسية

- يجب أن تُركِّزَ جهود منع الانتشار النووي على كلِّ من: ناحية الطلب وذلك بإقناع الدول بأن الأسلحة النووية لن تُعزِّزَ أمنها القومي أو مصالحها الأخرى، وناحية العرض، عبر الحفاظ على — وتقوية — مجموعة شاملة من التدابير المصممة لجعل شراء أو بناء مثل هذه الأسلحة صعباً إلى أقصى حد على الدول. [القسم ٨]

### سياسات رئيسية

- إجراءات الضمان والتحقق الخاصة بمعاهدة الحد من الانتشار النووي: يجب على كل الدول القبول بتطبيق البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وللتشجيع على التزامه عالمياً، يجب أن يكون القبول به شرطاً لكل المصادرات النووية. [9.7]
- يجب تحديث وتعزيز البروتوكول الإضافي وملحقاته لجعل حق الوكالة الدولية للطاقة الذرية واضحاً في التحقق من نشاط تسلُّحي محتمل، وبإضافة إشارة معيّنة إلى المواد ذات الاستخدام المزدوج، والإبلاغ عن إنكار التصدير، وفترات الإشعار الأقصر، والحق في إجراء مقابلات مع أفراد معيّنين. [9.8-9]
- التقييد بمعاهدة الحد من الانتشار النووي وتنفيذها: لدى تحديد التقييد، يجب على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تُلزم نفسها — بشكل أساسي — بالمعايير التقنية، وتطبيقها بثبات ومصداقية، وأن تترك تحديد العواقب السياسية لمجلس الأمن الدولي. [9.15]
- يجب على مجلس الأمن الدولي أن يعمل بقوة على عدم تشجيع الانسحاب من معاهدة الحد من الانتشار النووي؛ عبر الإعلان بوضوح أن الانسحاب سيُعدُّ في ظاهره تهديداً للسلام والأمن الدوليين، إضافة إلى كل النتائج العقابية التي قد تتبع ذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. [9.20]
- يجب ألا تكون الدولة التي تنسحب من معاهدة الحد من الانتشار النووي حرةً في استخدام أية مواد نووية في أغراض غير سلمية، أو استخدام التجهيزات والتقنية التي حصلت عليها عندما كانت طرفاً في معاهدة الحد من الانتشار النووي. وأية مواد من هذا القبيل تم تزويدها بما قبل الانسحاب يجب أن تُعاد بقدر الإمكان، مع تنفيذ هذا الأمر من قبل مجلس الأمن. [9.21-22]

- تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية: يجب على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستعمل الصلاحيحة المتوافرة لها كافة؛ بما في ذلك إجراء عمليات تفتيش خاصة. ويجب على جميع الدول أن تكون مستعدة لتعزيز سلطة الوكالة لدى تحديد حالات نقص في هذه السلطة. [9.24]
- يجب أن تُمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية دفعة مالية، مرة واحدة، من أجل تجديد مختبر التحليل الخاص بإجراءات الضمانة، وأن تُمنح زيادة كبيرة في الدعم المعتاد لميزانيتها، من دون التقييد بمبدأ "صفر في النمو الحقيقي"، وأن تُعطى ضمانات كافية للتمويل مستقبلاً للسماح لها بالقيام بالتخطيط الفعال على المديين المتوسط والبعيد. [9.25-27]
- المعاهدات والآليات خارج معاهدة الحد من الانتشار النووي: يجب على مجموعة المزدوين النوويين أن تطور مقاربة قائمة على المعايير لاتفاقات التعاون مع دول خارج معاهدة الحد من الانتشار النووي، مع الأخذ في الحسبان عوامل، مثل: المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للاختبار النووي، والاستعداد لإلغاء إنتاج المواد الانشطارية غير الخاضعة لإجراءات الضمانة، وسجلها في تأمين سلامة المنشآت والمواد النووية، والتحكم في الصادرات المتعلقة بالمواد النووية. [10.3-9]
- يجب إعادة تشكيل "مبادرة أمن الانتشار" ضمن نظام الأمم المتحدة وجعلها منظمة محايدة مهمتها تمحيص المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الأنشطة وتمويلها، ووضع، أو اتخاذ، توصيات أو قرارات عامة أو خاصة تتعلق بمنع نقل المواد المشبوهة من الدول المثيرة للقلق لجهة الانتشار أو إليها. [10.10-12]
- توسيع الالتزامات إلى الدول التي هي خارج معاهدة الحد من الانتشار النووي: مع الإقرار بواقع أنه لا يبدو أن الدول النووية الثلاث التي هي حالياً خارج معاهدة الحد من الانتشار النووي (الهند وباكستان وإسرائيل) ستصبح أعضاء في المستقبل القريب، يجب القيام بكل جهد لتحقيق مشاركتها في وسائل وترتيبات موازية تطبق التزامات مساوية لجهة الحد من الانتشار ونزع الأسلحة. [10.13-16]
- إذا استوفت هذه الدول معايير موضوعية متينة تُظهر الالتزام بنزع الأسلحة والحد من الانتشار النووي، ووقعت التزامات مستقبلية معينة في هذا الشأن، يجب أن تُمنح الحق في الوصول إلى المواد والتقنية النووية لأغراض مدنية على الأساس نفسه لأية دولة عضو في معاهدة الحد من الانتشار النووي. [10.17]
- يجب على الدول الثلاث المشار إليها أن تشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع الأسلحة على الأساس نفسه للدول الأعضاء في معاهدة الحد من الانتشار النووي، كما يجب ألا يُتَوَقَّعَ منها القبول بمعاملتها بصورة مختلفة لأنها ليست من الدول الأعضاء في تلك المعاهدة. [10.18]

- أولويات مؤتمر العام ٢٠١٠م لمراجعة معاهدة الحد من الانتشار النووي: التركيز الأول يجب أن يكون على التوصل إلى اتفاق على:
  - بيان جديد من ٢٠ نقطة، "إجماع دولي جديد للعمل على نزع الأسلحة النووية"، تحديث وتوسيع "الخطوات العملية الثلاث عشرة" المتفق عليها في العام ٢٠٠٠م.
  - وضع تدابير لتعزيز إجراءات الضمانة والتحقق لمعاهدة الحد من الانتشار النووي، والتقيّد والتنفيذ، وتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية (كما ورد أعلاه).
  - العمل على التقدم في مسألة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة الدول المعنية إلى مؤتمر مبكر لدراسة طرق خلاقية وجديدة لتطبيق القرار ١٩٩٥.
  - تعزيز تطبيق تدابير الأمن النووي (راجع مواجهة تحدي الإرهاب أدناه).
  - المزيد من دعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. [القسم ١٦]

## هـ. مواجهة تحدي الإرهاب النووي

### موضوعات أساسية

- يتطلب التصدي بفاعلية للإرهاب من أي نوع مزيجاً معقداً من استراتيجيات الحماية والأمن المنسّقة على المستويين الوطني والدولي (ذات الأهمية الأكثر إلحاحاً للتعامل مع تهديد الإرهاب النووي)، والاستراتيجيات السياسية، واستراتيجيات بناء السلام، والاستراتيجيات النفسية (وهذه ضرورية لمعالجة الأسباب الضمنية للسلوك الإرهابي).
- خلال قمة الأمن النووي في العام ٢٠١٠م، وفي المداولات حول السياسات ذات الصلة، فإن الحاجة الأساسية تنحصر في التركيز على التطبيق الفعال للتدابير الحالية المتفق عليها بدلاً من تطوير تدابير أخرى جديدة. [القسم ١٣؛ المربع ١٣-١]

### سياسات رئيسية

- يجب على كل الدول أن توافق على اتخاذ تدابير فعالة لتقوية أمن المواد والمنشآت النووية؛ بما في ذلك تبني وتطبيق تعديل العام ٢٠٠٥م لميثاق الحماية المادية للمواد النووية، وتسريع أداء "التعاون لخفض التهديد" وسواه من البرامج المتصلة به علمياً، والقيام بالتزام أكبر نحو بناء القدرة الدولية والمشاركة في المعلومات. [13.5-16]
- بالنسبة إلى التحكم في المواد القابلة للاستخدام في "القنابل القذرة"، فإن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للتعاون في تطبيق

"مدونة السلوك الخاصة بسلامة وأمن مصادر المواد المشعة"، مع مساعدة الدول في تحديث التشريعات وعملية الترخيص، ونشر التوعية بين المستخدمين. [13.17-21]

- يجب إعطاء دعم قوي للعلم النامي المختص بالأدلة الجنائية النووية، والمصمّم لتحديد مصادر المواد التي يُعثر عليها في التجارة المحظورة، أو المواد المستخدمة في تفجيرات نووية. [13.22-25]

## و. مواجهة تحدي الطاقة النووية المدنية

### موضوعات أساسية

- يجب الاستمرار في الدعم القوي لاستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بوصفها إحدى الدعامات الثلاث الأساسية لمعاهدة الحد من الانتشار النووي، إلى جانب نزع السلاح والحد من انتشاره. كما يجب توفير المزيد من الموارد، بما في ذلك عبر برنامج التعاون الفني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمساعدة الدول النامية على الاستفادة الكاملة من الطاقة النووية السلمية في التنمية البشرية.
- يجب أن تدعم الحكومات والقطاعات النووية مقاومة الانتشار كهدف أساسي في تصميم المنشآت النووية وتشغيلها، وأن تُشجّع على ذلك عبر تدابير مؤسسية وفنية معاً، علماً أن أياً منهما غير فعال من دون الآخر. [القسم ٤]

### سياسات رئيسية

- **إدارة الطاقة النووية:** يجب تقديم الدعم للمبادرة التي أُطلقت في قمة دول مجموعة الثماني للعام ٢٠٠٨م، في هوكايدو تويوكو، من أجل تعاون دولي في البنى التحتية للطاقة النووية، والمصممة لرفع الوعي عالمياً لأهمية المسائل الثلاث: إجراءات الضمانة، والأمن، والسلامة، ومساعدة الدول المعنية على تطوير التدابير ذات الصلة. [14.4-6]
- يجب تطوير تقنيات جديدة لمعالجة الوقود المستهلك لتفادي كل الأشكال الحالية لإعادة معالجته. [12.26]
- يجب العمل على زيادة استعمال إعادة تدوير "البلوتونيوم"، وإمكان العمل بمفاعلات النيوترون السريعة، وذلك بطرق تعزز أهداف الحد من الانتشار وتفاذي زيادة مخاطر الانتشار والإرهاب. [14.9-15]

○ إن التدابير الدولية، مثل: ترتيبات استرداد الوقود المستهلك من قِبَل المَزُوْدِينَ بالوقود مرغوب فيها لتفادي تراكمات الوقود المستهلك في عدد كبير من الدول. [14.13]

○ تعدد الأطراف في دورة الوقود النووي — ولاسيما عبر بنوك الوقود والإدارة المتعددة الأطراف للتخصيب، وإعادة المعالجة ومرافق تخزين الوقود المستهلك — يجب أن تُدعم بقوة. ومن شأن هذه الترتيبات أن تؤدي دوراً عظيماً في بناء ثقة عالمية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتوفير أساس مهم لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، والذي سيكون من متطلباته الضرورية تَحَقُّقٌ وتحكُّمٌ متعدد الأطراف في كل النشاطات الحساسة لدورة الوقود. [القسم ١٥]

## ز. حشد واستدامة الإرادة السياسية

### موضوعات أساسية

- من النادر إبراز الإرادة في القيام بأي أمر صعب أو حساس أو باهظ التكلفة في السياسات الدولية أو الداخلية؛ إذ يتعين — عادة — بناء هذه الإرادة بشقاء وجهد كبيرين، قضيةً بقضية، وحالةً بحالة، مع الحاجة إلى تضافر أربعة عناصر رئيسة معاً:
  - القيادة، التي من دونها يسود التقصير دائماً: من الأعلى إلى الأسفل (من الدول الرئيسة المسلحة نووياً، خصوصاً الولايات المتحدة وروسيا)، من مجموعات النظراء (دول ذات تفكير مشابه عالمياً)، ومن الأسفل إلى الأعلى (من المجتمع المدني).
  - المعرفة، المتخصصة والعامة معاً، لطبيعة المشكلة النووية وحجمها وإلحاحها: الأمر الذي يتطلب تعليماً وتدريباً أفضل في المدارس والجامعات، وضغطاً أكبر موجهاً نحو صانعي السياسات، والعاملين في الإعلام، وفي أمكنة أخرى تؤثر أكثر من سواها فيهم.
  - الاستراتيجية، امتلاك شعور واثق بأن هناك طريقة منتجة نحو الأمام: ليس فقط من كونها أهدافاً عامة، بل خطط عمل واقعية، مع وضع طرق مفصلة مرسومة ومعالم للأهداف.
  - المسار، توافر الوسائل المؤسساتية والمنظماتية — "معاهدات للحملات"، أو غيرها من بين البحث والضغط — لتطوير الاستراتيجية المناسبة عملياً. [القسم ٢٠]

### سياسات رئيسية

○ **ميثاق الأسلحة النووية:** يجب أن يبدأ العمل الآن، بدعم من الحكومات المهتمة، لصقل وتطوير أكبر للمفاهيم في الميثاق النموذجي الذي هو قيد التداول حالياً، بحيث تُجعل بنوده عمليةً وواقعيةً بقدر الإمكان، مع هدف توفير مسودة مشغولة بالكامل

لتقديم المعلومات والتوجيه لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف مع تقدمها. [20.38-44]

○ بطاقة الأداء: للمساعدة في مساندة الإرادة السياسية بمرور الوقت، يجب نشر "بطاقة أداء" بانتظام، بحيث تقوم — من خلالها — لجنة دولية مميزة تحظى بدعم مهني مناسب وأرضية بحث واسعة، بتقويم أداء الدول المسلحة نووياً، وتلك غير المسلحة نووياً معاً على أساس جداول العمل المحددة في التقرير. [20.49-50]

○ مركز المراقبة والضغط: يجب التفكير في إنشاء "مركز عالمي للحد من الانتشار النووي ونزع الأسلحة" ليعمل كنقطة ارتكاز، ومركز لتبادل المعلومات، حول العمل الذي يجري القيام به في قضايا الحد من الانتشار النووي ونزع الأسلحة من قِبَل العديد من المؤسسات والمنظمات المختلفة في بلدان كثيرة متنوعة، من أجل توفير الدعم للبحث والمدافعة للحكومات المتشابهة في التفكير ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء، ولإعداد "البطاقة التقرير" المذكورة أعلاه. [20.51-54]

## برنامج العمل الشامل

### برنامج عمل للمدى القصير حتى العام ٢٠١٢م: تحقيق أهداف أولية

#### حول نزع الأسلحة

- اتفاق مبكر على تتبع معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (START)، بحيث توافق الولايات المتحدة وروسيا على تخفيضات كبيرة في الأسلحة الاستراتيجية المنشورة، وعلى معالجة قضية الدفاع الصاروخي الاستراتيجي، وعلى البدء في مفاوضات على إجراء مزيد من التخفيضات الكبيرة في كل أصناف الأسلحة.
- تحرك مبكر على صعيد المبدأ النووي، مع إعلان كل الدول المسلحة نووياً — على الأقل — بأن الغرض الوحيد من الاحتفاظ بالأسلحة النووية التي يجوز لها هو ردع الآخرين عن استخدام مثل هذه الأسلحة ضدها أو ضد حلفائها (مع إعطائها ضمانات أكيدة لمثل هذه الدول الحليفة بأنها لن تكون عُرضة لمخاطر غير مقبولة من مصادر أخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على وجه الخصوص).
- على كل الدول المسلحة نووياً أن تعطي "ضمانات أمنية سلبية" قوية للدول غير المسلحة نووياً (التي هي أطراف في معاهدة الحد من الانتشار النووي وملتزمة بما) مدعومة بقرار ملزم من مجلس الأمن بأنها لن تستخدم الأسلحة النووية ضدها.
- اتخاذ إجراء مبكر في مسألة وضع القوة النووية، مع إعطاء انتباه خاص للتفاوض حول نقل الأسلحة، بقدر الإمكان، من وضعية "الإطلاق بناء على تحذير".
- التزام مبكر من قبل كل الدول المسلحة نووياً بعدم زيادة ترساناتها النووية.
- تحضير الأساس الصالح لمسار متعدد الأطراف لنزع الأسلحة من قِبَل كل الدول المسلحة نووياً، والقيام بالدراسات ذات الصلة، وإجراء مباحثات استراتيجية مع الولايات المتحدة وروسيا وكل دولة مع الأخرى، والبدء في مباحثات مشتركة ضمن إطار برنامج عمل مؤتمر نزع الأسلحة.

#### حول الحد من الانتشار

- نتيجة إيجابية لمؤتمر مراجعة معاهدة الحد من الانتشار النووي في أيار / مايو من العام ٢٠١٠م، هي في تواصل الدول الأعضاء إلى

اتفاق على تدابير لتعزيز نظام معاهدة الحد من الانتشار النووي؛ بما في ذلك تحسين إجراءات الضمانة، والتحقق، والتقيّد، والتنفيذ؛ وعلى تدابير لتعزيز فاعلية الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وعلى بيان حول قضايا نزع الأسلحة صادر عن "إجماع دولي جديد للعمل على نزع الأسلحة النووية"؛ وعلى تدابير للتقدم في تنفيذ جعل الشرق الأوسط، وسواه من المناطق الحالية والمقترحة، مناطق خالية من الأسلحة النووية.

○ اتخاذ قرار تفاوضي مرضٍ بشأن مشكلات برنامجي كوريا الشمالية وإيران النوويين.

○ التحرك نحو تعزيز أنظمة الحد من الانتشار خارج معاهدة الحد من الانتشار النووي، وتطبيق قواعد مساوية على الدول غير الأعضاء في معاهدة الحد من الانتشار النووي.

### حول نزع الأسلحة والحد من الانتشار معاً

○ العمل على تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

○ استكمال المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

### حول الأمن النووي:

○ العمل على تنفيذ تعديل العام ٢٠٠٥ م لميثاق الحماية المادية للمواد النووية، وتسريع تطبيق برنامج التعاون لخفض التهديد، وسواه من البرامج المصممة لتأمين الأسلحة والمواد والتقنية النووية الخطيرة في كل أنحاء العالم، وتحقيق التزام أكبر ببناء القدرة الدولية والمشاركة في المعلومات.

### حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية:

○ التحرك نحو تعدُّد أكبر للأطراف في دورة الوقود النووي، والتعاون بين الحكومات والقطاع النووي حول التقنيات المقاومة للانتشار، وسواها من التدابير المصممة لخفض أية مخاطر ملازمة للتوسع في الطاقة النووية المدنية.

○ تشجيع التعاون الدولي حول البنية التحتية للطاقة النووية لرفع الوعي عالمياً بأهمية المسائل الثلاث: إجراءات الضمانة والأمن والسلامة، ومساعدة الدول المعنية في تطوير تدابير ذات صلة.

[ القسم ١٧ ]

## برنامج عمل للمدى المتوسط حتى العام ٢٠٢٥م:

### الوصول إلى نقطة التخفيض:

- إحراز تقدم متدرج في أهداف مرحلية لترع الأسلحة، يبلغ ذروته بحلول العام ٢٠٢٥م بـ "نقطة التخفيض" التي تتميز بـ:
  - أعداد منخفضة: إيجاد عالم ليس فيه أكثر من ٢٠٠٠ رأس حربي نووي (أقل من ١٠% من الترسانات الموجودة حالياً).
  - مبدأ متفق عليه: التزام كل دولة مسلحة نووياً بمبدأ عدم الاستخدام أولاً.
  - أوضاع موثوق بها للقوة: انتشارات يمكن التحقق منها ووضعيات إنذار تعكس ذلك المبدأ.
- حل متدرج للقضايا الأمنية الموازية، والتي يُحتمل أن تؤثر في مفاوضات نزع الأسلحة النووية.
  - أنظمة إطلاق الصواريخ والدفاع الصاروخي الاستراتيجي.
  - أنظمة الأسلحة المتمركزة في الفضاء.
  - الأسلحة البيولوجية.
  - اختلال موازين الأسلحة التقليدية.
- تطوير وبناء الدعم لميثاق شامل للأسلحة النووية لتعزيز الانتقال النهائي قانونياً إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.
- تطبيق كامل (إلى حدِّ لم يكن قد تحقق بحلول العام ٢٠١٢م) للأهداف قصيرة المدى والحاسمة لترع الأسلحة وعدم الانتشار معاً.
  - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تكون قد دخلت حيز التنفيذ
  - معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يتم تفاوض عليها وتكون في حيز التنفيذ، واتفاقية أخرى يجري التفاوض عليها لوضع كل المواد الانشطارية التي ليست في الأسلحة في ظل إجراءات الضمانة الدولية
  - الاتفاق على تدابير لتعزيز نظام معاهدة الحد من الانتشار النووي، وتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنفيذها.
  - وضع تدابير الأمن النووي في حيز التنفيذ، والتنفيذ الكامل لبرامج خفض التهديد التعاونية والبرامج المتصلة بها.
  - تطبيق متدرج لتدابير خفض مخاطر الانتشار الملازمة للتوسع في الطاقة النووية المدنية.

[ القسم ١٨ ]

## برنامج عمل للمدى البعيد

### ما بعد ٢٠٢٥م: الوصول إلى الصفر:

- توفير مناخ سياسي، إقليمياً وعالمياً، فيه ما يكفي من التعاون والاستقرار لجعل احتمال وقوع حرب كبرى أو عدوان كبير أمراً مستبعداً؛ بحيث يُنظر إلى الأسلحة النووية على أنها حلت من أية فائدة ردع.
- توفير الظروف العسكرية التي لا يُنظر فيها إلى اختلال موازين الأسلحة التقليدية، أو أنظمة الدفاع الصاروخي، أو أية قدرة أخرى وطنية، أو بين الحكومات والمنظمات على أن فيها ما يثير الاضطراب في شكل يسوغ الاحتفاظ بقدرة الردع النووي.
- توفير ظروف للتحقق، من شأنها ضمان الثقة في أن أي انتهاك لحظر الأسلحة النووية يمكن كشفه بسرعة.
- إيجاد النظام القانوني العالمي وظروف تنفيذه لضمان أن أية دولة تنتهك التزاماتها المتعلقة بعدم الاحتفاظ بأسلحة نووية، أو الحصول عليها، أو تطويرها تُعاقب بفعالية.
- إيجاد الظروف الصالحة لإدارة دورة الوقود تضمن ثقةً كاملة في أن أية دولة لن تكون قادرة على إساءة استخدام تخصيب "اليورانيوم"، أو إعادة معالجة "البلوتونيوم" لأغراض تطوير الأسلحة.
- إيجاد ظروف صالحة لمراقبة الأشخاص من أجل ضمان الثقة بأن معرفة الأفراد بتصميم وبناء الأسلحة النووية لن يُساء استخدامها في شكل ينتهك التزامات الحظر.

[ القسم ١٩ ]